بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

سبحانك سبحانك ما اعظم شانك واظهر برهانك وانت الشاهد
العين ولا تشاهدك العين وانت اقرب الى الشيء من العين وقد
حال الحجب في البين لا ينظر كيف تظاهر البصائر الا بانوارك ولا تظهر
ظواهر الدلائل الا باظهارك فكانت الدال على ذاتك بذاتك ثم على
ما سواك بانوار صفاتك اخرجنا من الظلمات الى النور وبعثنا
الانسان في مساوة عالم الرزق وصلى على العباد بعد ما وقع
عكوف الجمال الى الفائل لرجنا حين التقوى وجه مثالية
الهدى نظام الظلال الذي جمع الكمالات الانسية وآله والصحابة
ذوي النفوس القدسية ما دارت الادوار والازمان وتسلسلت
سلسلة الاسماء والاكوان وبعد فيقول الفقير الى عفو ربه
الفتح محمد بن السعد الدواني الصديقي قد جرى ذكر في هذه
الرسالة وجوه براهين اثبات الواجب جل ذكره على ما اورده
ائمة الكلام واجتهدت في تشييد مبانيها وترتيب

يتوقف على ابطال الدور والتسلسل جزء منه لا يمنع ان معروضه ازدحام المسلك
ويؤيد ما ذكره ما قال المص في حاشية الواقعة على هذا الرسالة
جزء علة على تقدم المسلك الثاني بقوله لانه ليس ابطال الدور
والتسلسل جزء منه تعلم منه ان ابطال الدور والتسلسل جزء من المسلك
الاول فافهم

فالمسلك الاول ليس كذلك اي لا يخفى

قوله كما يرد عليه ان يقال مثال للمسلك الذي ذكره
الذي احدهما يتوقف على ابطال الدور والتسلسل والآخر
الذي ليس كذلك فيرد عليه ما اورده المص في حاشية الواقعة
على هذا الرسالة وان جعلت مثالا للمسلك الذي لا يتوقف على ابطال
الدور والتسلسل فلا يرد اعتراض المص مع ان جعله مثالا
للمسلك اولى تفرد به فتنبه

مقدما على ابنى النظام ثم اعتنى على سبيل خاطرى من وجوه التنقيح
والابرام والدفع والاتمام مسالك الانتقاد في سبيل
الدورة الاعتسافية ثم اجتهد على التقليد فمسلك النظر الشاق ولم اتقيد با
لملاق فاقلق احق بالاتباع وقد سعيت في تقرير المنقد الى الاتمام
وانا اقطع ان الاطناب من الكلام فان المقاصد في انفسها عاصمة كما هي
ان يجتمع بقيد الوقوف ودقة المعنى فيتفق نظمه ويتيسر فهمه ولو قد تيسرا
في يومين من قفر ايام الصيف ما خلا برهان التطبيق والله ولي التوفيق
وبيده الزمة التحقيق اعلم ان البراهين المؤيدة الى هذا المطلب مشهورة
في مسلكين احدهما يتوقف على ابطال الدور والتسلسل والآخر ليس كذلك
بل يدل على اثبات الواجب او لا ثم يستدل منه على بطلان الدور والتسلسل
كما سيرد عليك فلا حرم رتبنا على مقصدين لبيان المسلكين ولما كان الثاني
اظهر رأينا ان نقدم فنقول المقصد الاول في المسلك الاول وفيه طرق الطريق
الاول قالوا الاشياء في وجود ممكن ما لا يمكن كما لا يمكن ان الامكان
في الممكن كما لا يمكن ان الامكان في الممكن وان الممكن
لا بد له من علة فالعلة ان كانت ممكنة فان اسند الى الواجب تعالى
والا فالكلام فيها كما في الاولى

او بواسطة مثبت المطلوب او لا لكن في وجود موجود ما فان كان واجبا او ممكنا
مستند الى مثبت المطلوب والا فان كان راجع الى سلسلة الاستناد من شيء من
الممكنات الى الاشياء الى غير النهاية اذ كل ممكن فله علة وهي تقول
جميع الممكنات الكل الاحاد بحيث لا يشذ منها شيء موجود اذ لو كان
معدوما لكان جزء من اجزائه معدوما ضرورة انه ما يوجد جميع اجزائه فهو
موجود الا كل الاحاد الموجودة فقط لا المجموع اما خوذ فيه الهيئة
الاجتماعية الاعتبارية المعدومة فما ليس بها موجودة فيكون المجموع
بهذا المعنى موجودا ولا يشك انه ممكن لاحتياجه الى الاجزاء والكل الممكنات
الموجودة فيه والمحتاج وجوده الى الممكن ممكن وكل ممكن فله علة
فالمجموع او جزؤه او امر خارج والاول باطل لضرورة وجوب تقدم
العلة على المعلول وامتناع تقدم الشيء على نفسه والثاني
باطل ايضا لان علة الكل يجب ان يكون علة لكل جزء لان كل
ممكن يحتاج الى علة فلو لم يكن علة المجموع علة لكل جزء
يجب ان لا يحتاج شيء من اجزائه الى علة لا يمكن ان يكون مسببة من علة اصلا
وما فرض علة فاعلة لان العلة التامة قد يكون هي العلة
لكان
بسيط الصادر عنه
الموجود بلا اشتراط امر آخر
في تأثيره ولا تصور مانع

لكان بعض الاجزاء معلولا بعلة اخرى فلا يكون ما فرض علة المجموع وحده علة له
بل بعضه فقط واذا كان علة الكل جزء فيكون كل علة علة لنفسه وعلة له واذا بطل
القسمان الاولان تعين الثالث فيكون علته امرا موجودا خارجا والموجود
الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته وهو المطلوب وعلى هذا التقدير يندفع
عنه عدة ما يورد عليه منها ان المجموع يشعر بالتناهي وما لا يتناهى لا يجتمع
فاثبات الواجب بما يشعر بالتناهي يكون مصادرة وذكر ما عرفت من ان المراد
بالمجموع الآحاد بحيث لا يشذ منها شيء وقد لوحظ تباعها اجمالا لا شامل
لها ومنها انه ان اريد بالمجموع كل واحد من آحاد السلسلة فعلية ممكن آخر
سلسلة فينسد الى ان تناهى وان اريد المجموع من حيث هو مجموع فلا نم
موجود لعدم تحقق الصور الغير الهيئة الاجتماعية وذكر ما مر
من ان المراد به المقدر بلا ملاحظة الهيئة الاجتماعية كما في الاعداد
قيل لا نسلم الوجدان من غير ان يلاحظ فيها الهيئة الاجتماعية وقد يتمسك
ان الكل بهذا المعنى موجود لوجود جميع اجزائه وتحقيقه ان الآحاد قد يلاحظ

النسبة اي الطرفين وهو في نفس الامر يقترن بالممكن لا يقال كما يجوز ارتفا
ع التساوي الذي هو مقتضى الذات فلم لا يجوز ارتفاع الرجحان الذي هو مقتضى
الذات بالغير ايضا لانا نقول ليس التساوي مقتضى الذات في الممكن ويوضح ذلك
لما جاز ارتفاعه فكان مستحيلا بل هو بالنظر الى ذاته متساوي النسبة اي الطرفين من
حيث انه لا يقتضي شيئا منهما لان مقتضى تساويهما في نفس الامر لم يقتضي كونهما
متساويين بالنظر الى ذاته وهذا المعنى باق غير مرتفع اصلا فان قلت اللازم
مما ذكرت ان الممكن مع عدمه كان ارتفاع المانع اي الوجود والعدم وبذلك
لا يتم اثبات الواجب لجواز ان يكون الممكن مع عدمه وجوده ترجح او يجب وجوده قلت
بعد اثبات انه لا يكون احد الطرفين اولى به لذاته احتياج الممكن الى معطية الوجود
ضروري ولذلك اتفق العقلاء كافة على ان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول
وان الممكن لا يمكن ان يوجد بعد عدمه ومن جوز ذلك فهو مباهت يعرض ومن جهل
الدلة نور الفالي من نور المطلب الثاني ان الممكن ما يجب وجوده بعلة لم يوجد اذ
لو وجب معها لكان اما متساوي النسبة اي الوجود والعدم فيكون حالة مع العلة لم يوجد

كما له

كما له يد ونما ويهوع او وجوده ممتنعا وهو المحتاج او لكثير يا نع الى
حد الوجوب فلا يتصور عدمه فلنفرض معه الوجود في وقت والعدم
في وقت اخر فاختصاص احد الوقتين بالوجود ان لم يكن بمرجح لم يوجد
في الوقت الاخر يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر بلا مرجح وان
ان الاولوية الحاصلة من العلة متحققة في كلا الوقتين فالوقتان متس
ويان فيها وان كان بمرجح لم يوجد في الوقت الاخر لم يكن الاولوية الشاملة
للوقتين كافية في الوجوب فرع والمقدر خلافه وبوجه اخر لو لم يوجد
لكان وجوده اما متساويا للامرين او مرجوحا او راجحا بالنسبة اليه
وعلى الاول والثاني يلزم ترجيح المساوي والمرجوح وعلى الثالث
ذلك الرجحان اما من زمن العلة التامة اذ مع فقد جزء منها كان
العدم اولى لتحقق علته وهي عدم العلة التامة فاذا كان اختصاص
الوقت لا بمرجح لم يوجد في الوقت الاخر يلزم ترجيح احد المساويين
على الاخر بلا مرجح وان كان بمرجح لم يوجد في الاخر لم يكن العلة التامة علة تامة

فقد ثبت بهذين ان الوجوب بالعلة ثم وجود الممكن فقط بالوجوب السابق بالوجوب اللاحق واصح تقدمه

الى حد الضرورة وحكم العقل بانه وجب فوجد ويلزمه شرط الوجود ووجوب

آخر يسمى بالوجوب اللاحق هذا ما تقرر عليه كلام سيد المحققين قدس سره

في كتبه الثلثة بعد تزييف ما قيل من غير ذكر في هذا المطلب واقول يرد على

التقرير في انه على تقدير الاولوية لا يلزم منه امكان وجوده في وقت و

عدمه في وقت آخر بل اللازم منه امكان عدمه ولو في وقت الوجود

بان يرتفع الوجود في نفس ذلك الوقت ويتصف بالعدم بدل اتصافه

بالوجود ولا كلام في امكان العدم في وقت الوجود وانما المستحيل

امكانه بشرط الوجود كما حقق في معنى المشروطة العامة فان الممكن ما

يجوز عدمه في الجملة ولا يلزم ان يجوز عدمه على اي وجه فرض الا ترى

ان الزمان ممكن ولا يجوز ان يعدم تارة ويوجد اخرى لاستلزامه للخلف

المذكور وهو متحقق مع فرض عدمه على ما بين في موضعه فلا يلزم من امكان

عدمه امكان وجوده في وقت وعدمه في وقت اخر وما يمكن ان يقال في

التقرير

التقرير الثاني انه مع فقد جزء من العلة التامة كان العدم اولى وفيه قوله

يتحقق علته ونبده بان علة العدم عدم العلة الموجبة للوجود والموجبة

له سواء لعدم العلة الموجبة فقط يجوز ان ينتفي الموجبة ويبقى المرجحة

فلا يكون العدم اولى بل جائز وعند انتفاء الجزء من العلة التامة

لا يلزم انتفاء المرجحة كما لا يلزم من انتفاء الوجوب انتفاء الرجحان

فالاولى ان يقال لو لم يجب وجوده لامكن عدمه مع اولوية وجوده فيلزم

جواز ترجيح المرجوح ما دام مرجوحا وهو محال ويعلم من هذا الوجه ما يمكن

في المطلب الاول ان الاولوية ذاتية كانت او غيرها يلزم الوجوب كما ذكر

ثم اقول ما ذكره من تقدم هذا الوجوب على وجود الممكن منافي لما قرر من ان

العلة التامة قد يكون بسيطة لانه اذا تقدم هذا الوجوب على وجود الممكن

تقدما بالذات يكون جزءا من العلة التامة لا علة فلا يتحقق علة تامة

بسيطة اللهم الا ان يتكلف ويقال المعلول بالحقيقة هو وجوب الوجود

وحيث قالوا ان علة وجود المعلول قد يكون بسيطة اراد به علة وجوب

وجوده ومصادره ما قرره المتاخرون لسيما سيد المحققين قدس سره ان ثبوت الشيء للشيء
فرع ثبوت المثبت له اذ الوجود لا ثبوت قبله فكيف يثبت للشيء متاخرا عن وجوده فالوجود
السابق على الوجود لا كالايمان بعين المسبوقية لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان
غيره فقلنا الكلام في تاليه ان يكون للشيء الواحد وجودات غير متناهية
وهو باطل على انهم قد اعترفوا بان الشيء الواحد لا يكون له الا وجود واحد
واعلم انه لم يزد الرئيس وغيره من العلماء في هذا المطلب على ان العلة ما لم يجب
صدور المعلول عنها لم يوجد والدليل الذي ذكروه انما يدل على الاستلزام دون
التقدم ودعوى الضرورة في عدم المنع وبعدها المباحث مزيد تفصيل رجا
يعثر عليه في تعليقنا ولكن هذا اخر ما قصدت اليه في هذه الرسالة مع
تفرق البال وتشتت الحال ووقوعي في زمان اخفى الطهم متفاوت
والجهلة متناهية يكتفون بالخطابة عن الشباب ويستغنون
بنزر الى السراب عن البرد بالشراب لكن هو الله الرب يعفو المطلق
بفضله ويبطل الباطل بعدله بيده الملك واليه المرجع عشر الرسالة
بعون الله

نهاية المخطوطة